هل الأبرة سلاح إرهابيّ؟!

ميسلون هادي

تستعمل الأبرة المعروفة برأسها المدبب الذي يخترق الأقمشة ، في خياطة الملابس وتطريز المفارش ودرز الجلود أيضاً، ولكنها لو استعملت للنغز والشكشكة فإنها مؤلمة جداً على صغر حجمها الذي استشهد به الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم بالقول: (حَتّى يَلِجَ الجَمَلُ فِي سَمِّ الخِيَاطِ)..

يا إخوة.. أعود بكم إلى نوم الضحى.. إلى يوم عيد عندما خرجنا للانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٥ وشعرنا بالأمل في هذا وذاك من المرشحين.. وتوجهنا مع الجيران إلى مراكز الاقتراع ونحن نصبح على بعضنا بعضاً خيراً ونعود في حالة من النشوة، كأننا نشهد الصبح القريب بعد نفق مظلم سار فيه شعب وكافح وتعب حتى الهلاك من أجل حريته.. فقد جرت الانتخابات التشريعية العراقية الأولى بعد إقرار الدستور العراقي الدائم لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية العراقية غير الانتقالية في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥. وقد أشرفت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على العملية الانتخابية، وشارك فيها العرب السنة بكثافة، فأدلى أكثر من عشرة ملايين عراقي بأصواتهم، مما جعل نسبة المشاركة العامة ٧٠٪.

وفي شباط من العام ٢٠١٠ تجدد الأمل مرة أخرى، بعد أن توهمنا أن الوجوه التي ساست حياتنا وجربت برؤوسنا فن السياسة، ستتغير وتأتينا وجوه جديدة بأسماء جديدة وطموحات جديدة بعيدة عن سوء الأرضيات التي يلعبون عليها، فإذا بها تعود للتمترس خلف باب الخضراء مثل صابونة ذابت في الحمام، ولكنها ما زالت موضوعة على)الرازونة(.. كانت هناك خيبة أمل في إعادة اختيار بعض أولئك الحكام الذين لم تتراكم عندهم الخبرات في اتجاه التسامح والاحتواء، إنما كانت الخبرات والإمكانات الجيدة مع الأسف لا تظهر إلا من جهة إسقاط الآخر.. ومن هو الآخر؟ إنه جزء من الشعب يشعر بأن مباراة (الفوز) والخسارة قد شهدت خطف حقه وصوته ومستقبله.. ولم يعد يشعر هذا الشارع العلماني إلا بغربته داخل بلده حيث تُجيَّر بغداد برمتها لصالح لون واحد وتغطي مظاهره جل أحيائها السكنية وكأن هناك سباقاً من أجل أن يستمر الوضع على هذا النحو المستفز الذي يريد إظهار الجميع بمظهر الخاسر أمام هيمنة الفكر الواحد.

قد تكون ثمة فرصة لتصحيح ذلك الوضع، لأنه غير مقصود بالوعي، والغلبة الأخيرة هي للاوعي السياسي التام وهو الذي يجعله يشكشك بالأبر خصومه ومعارضيه الذين يُوسمون بالشركاء (من باب توزيع الهدايا على اليتامى والمساكين).. وهذا اللاوعي الطائفي يحكم الجميع مع الأسف ولكن أصحاب القرار لهم مالهم وعليهم ماعليهم وهم الأمثولة والقدوة الحسنة ..ولا نطالبهم هنا بتغيير عقائدهم ولكن نطالبهم بأن يستعيروا منظار الآخر لكي يروا ويحترموا عقائد الآخرين ..لعلهم بعد ذلك لا يستغربون ويقولون لا نفعل شيئاً مخالفاً للدستور؟.. وكأنهم لا يعرفون مافعلوه أو لا يريدون أن يبذلوا جهداً بسيطاً للتغلب على نشوة الفوز ومنطق الخاسر والفائز.. وكأننا لا نزال نعيش في عصر الصراع السلجوقي البويهي ،وبالتالي فإن هناك من يجب أن يدفع ضريبة ألف عام من الصراع ومن أجل ألف عام أخرى من الصراع. تلك هي المشكلة ومفتاحها بكل بساطة أن يجلس على سُدّة الحكم من يربأ عن الخوض بمثل هذه الصراع الحجري بدلاً من تأجيجه، لكي يعود بنا إلى وطن كبير كان يجمعنا كلنا من الملك حمورابي إلى الملك فيصل الثاني.. مفتاح المشكلة ألا يكون هناك طرف غالب وطرف خاسر كما كان في زمن النظام السابق.. وإن كان ذلك النظام قد سقط بسبب هذه المعادلة العوجاء فمن غير المعقول أن نقضي ربع قرن أخرى من الزمان ونحن ننظر في المرآة إلى الوراء ونقول له أهلاً وسهلاً من جديد.. المهم أن نفهم الماضي الأليم ومن لا يفهم الماضي سيعيده من جديد.

بناء دولة أم بناء أُمّة؟

د. نعمة العبادي

تزايد الاهتمام بسؤال: "كيف نحكم؟"،بحيث أصبح جدلاً شعبياً ونخبوياً،وأخذت الإجابات عنه تأخذ طريقاً نقدياً يواجه الصورة المعاشة في واقعنا من نماذج حكم وأحياناً قليلة تمثل مفتاحاً لرؤية تصحيحية تقبل بالواقع بالجملة ولكنها تختلف في التفاصيل وتطرح مسارات للتصحيح ونماذج من الحلول تراها من زاويتها الأسلم في إطار جواب سؤال :كيف نحكم؟ لا يوجد شعب بالعالم يتحدث عن السياسة والسياسيين والحكم وشؤونه والسلطة ومحاسنها ومساوئها أكثر من (عراقيي ما بعد نيسان ٢٠٠٣)، حتى صار الحديث والجدل السياسي عند البعض هواية أو تسلية أو الموضوع الذي يسد فراغات الوقت عندما تنتهي موضوعات النقاش محل الاهتمام.

رغم أن هذا الجدل لم يجر موجها في غالب الأحيان، إلا انه أثرى الوعي السياسي المجتمعي وخلق مزيدا من الشفافية والانكشاف، وأحيانا شكل عنصر ممانعة ولو بنسبة ما أمام الانحراف والفساد والزلل من قبل أهل السلطة وقوامها، إلا أن الجرة لا تسلم دائما فقد يكون مفتاحا لتدافع في الرؤية أو شرارة لتصعيد هنا أو هناك وقد يصل في الحالات السيئة إلى فتنة غير هينة الشرور.

مهما يقال عن هذا الجدل في صورته التلقائية يبقى حالة أو ظاهرة خارجة على التوجيه الصارم وغير منظورة كأداة لنتاج نوعي في مجال البحث عن المخارج والحلول،إلا أن المشكلة الخطيرة أن يصبح هذا الموديل نسقا بحثيا أو نمطا نقاشيا في أروقة الدوائر التي ينبغي عليها أن تبحث بجد عن الحلول مما يعطي تصورا سلبيا عنها ويجعلها ليست أحسن حالا من نقاش الباحات والشوارع العامة والجدل في سيارات النقل العام ولا تكون ميزتها إلا في هيئة المتحدثين وترتيب المكان وجماليته.

أعتقد أن جملة كبيرة من الإشكاليات في فروع المعرفة المختلفة تبقى تدور في شرنقة مغلقة وحيرة من عدم الوصول إلى نهايات واضحة ونتائج مقبولة بسبب عدم قدرة الباحثين في حالاتها عن تلخيص تلك الإشكاليات في أسئلة حفرية معرفية تصوغ موضع العقدة بشكل يفتح المجال واسعا للبحث وتوليد المعرفة ،ولذلك يقال أن أهمية المفكر تكمن في قدرته على تصور الإشكاليات والعقد المعرفية والحاجات الواقعية وحتى الاحتمالات وتحويلها إلى أسئلة تلامس العمق وتغور بحثا عن الحقائق، وقد يجيب عنها بأجوبة خاطئة إلا أن فضيلته تبقى محفوظة في إثارته السؤال الصحيح الذي يوجه بوصلة النقاش.

انطلاقاً من هذه المقدمة وفي إطار توجيه بوصلة البحث عن حلول للمشكلة العراقية في الأروقة المتخصصة ، تأتي هذه المناقشة التي قد تكون اقرب إلى الحقل المعرفي منه إلى الإجرائي، لذا أرى إننا ينبغي أن نفرغ من إجابة هذا السؤال: هل نحن في أزمة بناء دولة أم بناء امة؟

ربما يأتي الجواب إننا اليوم بصدد الحديث عن المجتمع التعددي ،وقبول التعددية شرطا لازما لقبول الديمقراطية ،وإن الحديث عن الأمة بمفهومها المتجانس ولّى مع أنموذج الدولة القومية التي استهلكت أحزابها وحركاتها الشعوب بالدعوة إليه وإقحامها فيه دون أي جدوى، بل كان النموذج دولا محكومة بأنظمة قاهرة ترتكز على العسكر أو الأيدلوجيات الشمولية، وأنها وبحجة مقولة الأمة الواحدة سحقت مكونات دولها وأجبرتها على الانصهار في قوالب ثقافية وفكرية واجتماعية وحتى دينية ضيقة وقسرية ،وكان ذلك سببا رئيسا لانفجار غير متناهي الأطراف لهذه الشعوب، لذا يغدو السؤال عن بناء الأمة ممنوعا في هذه الأيام بناء على هذا الفهم.

يستمر هذا الفهم في بيان ما هو المناسب للأوطان ذات التعددية العرقية والمذهبية والدينية والثقافية كالعراق ،بأن تكون دولة المواطنة هي الحل الناجع التي تعني أن تكون المواطنة هي مناط الحقوق والواجبات ،وإن المواطنة فرد أوحد غير قابل للتعدد والتنوع ،وإن التنوع لا يتقاطع مع المواطنة التي تعني إطارا أعلى للانتماء تحيط بالاختلافات وتنظمها وتستوعبها في صورة كلية يمتزج فيها الكل دون أن تكون ممثلة للون أو اتجاه محدد.

انطلاقاً من هذا الفهم نغدو أمام استحقاق واضح وواحد وهو بناء الدولة القائمة على المؤسسات والمرتكزة على المواطنة في مجال الحقوق والواجبات وهو ما جرى ويجري الحديث عنه يوميا في المحافل الشعبية والنخبوية منذ نيسان ٢٠٠٣،إلا أننا نتجه في هذه المقاربة إلى فهم آخر ورؤية مختلفة.

لا إشكال في أننا إذا استطعنا الوصول إلى مجتمع المواطنين وأصبحت قوانين الدولة العراقية وتشريعاتها وتطبيق هذه القوانين يقوم على أساس المواطنة (الواحدة الموحدة)، فإن مشكلتنا انتهت وإن حالنا صار بأحسن الأحوال ،إلا أن الواقع يشي بخلاف ذلك ، فما زلنا بين أزمة وأزمة نعيش أزمة أصعب من أختها على الرغم من تطور مشروع بناء الدولة خطوات كبيرة،فبالرغم عن كل ما يقال عن مؤسسات الدولة فإن الواقع يؤكد وضعا مؤسسيا لا بأس به بالقياس إلى حجم التحديات ،لكن ومع هذا الوضع تتفجر أزمات مختلفة التوصيفات لكن جوهرها يرجع إلى أزمة الثقة بين المكونات والأطياف السياسية وتشي بوضوح بالحاجة إلى بناء أمة ،أي تحدي بناء مجتمع.

قد يكون التحليل السابق بنظر البعض مازال في إطار العموميات رغم أنه من وجهة نظري في قلب الحدث، لذلك لنقترب أكثر إلى تطبيقاته الواقعية من خلال ملامسة الأزمة الحالية المتعلقة بنائبي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

لابد من أن نضع الأزمة في سياقها الطبيعي فهي إفراز لطبيعة العلاقة المحتقنة والمشدودة بين دولة القانون والقائمة العراقية اللتين تعبران في جوهرهما -بكل صراحة -عن علاقة مشدودة ومتوترة بين المكونين (الشيعي) و(السني) ،مع القطع بأن القائمتين ليستا الممثل الوحيد عن كلا المكونين ولا هما اللسان الناطق باسميهما ولكن بقدر لا بأس به تعبران عن الموقف العام لكلا المكونين. ومن أجل ألا تختلط الأوراق أو يتم فهم التوصيف خطأ فأنا لا أعني هنا أن قضية السيد الهاشمي والمطلك هما صراع مذهبي وليس وراءها أسباب جوهرية تتعلق بنوع القضيتين، وما أقصده هنا، إن فهم الأزمة وطريقة التعاطي معها وتعدد وجهات النظر بشأنها وقد يكون دوافع الفعل لأحد طرفي الأزمة أو كليهما ترجع قهرا إلى جذرها الراسخ في قلب الأزمات العراقية المتمثل بأزمة الثقة بين المكونات وعدم اليقين النفسي بحق الشراكة المتساوية في السلطة والحكم.

لقد فشل السنّة طيلة ثمانين عاما أو أكثر في بناء الدولة ، فعلى الرغم من أشكالها المختلفة (ملكية وجمهورية) ،ومنطلقاتها المتعددة (استيراد من خارج الحدود،خلافة ملكية، انقلاب جمهوري، انقلاب على انقلاب)، وطبيعة الأشخاص الذين تسنموا سدة الحكم (ملوك ورؤساء)، واختلاف مناحي ولاءاتها إلى الخارج(تحت الرعاية البريطانية،صديق حميم للاتحاد السوفيتي،حليف خفي للغرب والولايات المتحدة)،فإنها كانت ضيقة المقاس ولم تستوعب أبناء الوطن ومكوناته الرئيسة مما حدا بالشيعة والكرد إلى الاحتفال بسقوطها ، وكيف لا يكون ذلك وهي تستكثر على مكون ضعيف مثل جماعة الشبك أن تصنفهم من المسلمين وقد صنفتهم في تعداد عام ١٩٤٧ وعام ١٩٥٤ من غير المسلمين، وعلى مثل هذا فقس.

إن سلوك السنّة درس بليغ لمن يأتي من بعدهم ،وأخشى أن يقع من يخلفهم بنفس الفخ الذي وقعوا فيه ،فيراهنوا على بناء الدولة دون الاهتمام ببناء الأمة ونعود إلى الدوامة السابقة حيث يضيع الجهد والوقت ولا ندري أيا من العراقيين تدور عليهم الدائرة ،ثم نحلم بوطن جديد من جديد.

لقد نفينا أن تكون هذه الأمة المراد بناؤها هي أمة المشروع القومي السيئ الصيت والأثر، وإنما حالة يصل عندها المجموع المختلف ببعض خصوصياته إلى يقين طوعي أنهم يملكون اهتمامات مشتركة وأخطارا وتحديات واحدة ومسؤوليات واحدة تؤهلهم للاجتماع في بقعة واحدة وتحت مظلة حكم واحد بحيث يتشاطرون الحقوق والواجبات على حد سواء ، وإن اختلافاتهم في الخصوصية لا تعني خلافهم ، وإن خلافهم منطلقا ومنتهى يدور في فلك مصلحة المجموع وبناء حاضرهم ومستقبلهم، وهي حالة يعترف بها المختلفون بحق بعضهم على البعض بالحماية والمؤازرة والعيش الكريم وإنهم شركاء على حد سواء دون تمييز أو خصوصيات استعلائية.

إن أول ما ينبغي الانطلاق منه للسير في هذا الطريق (بناء الأمة)، معالجة إشكالية الذاكرة الرسمية والصيرورة إلى ذاكرة إيجابية جمعية اجتماعية لا تنكسر في انحناءات الماضي ولا تعيش النكسة مع هزائمه ، كما أنها لا تغفل ولا تستغفل عن حقائقه ووقائعه ، لكنها لا تمتصها مندمجة ، بل تعيد تمثيلها من خلال تفكيكها إلى عناصرها الأساس : (حقوق ، جزاءات).

إن الحديث عن بناء الأمة لا بد من أن يمر من بوابة الاعتراف من قبل الشيعة بأنهم مؤمنون بحق السنّة في العيش في هذا البلد كشركاء متساوين في الحقوق ،و لا بد للسنة من أن يقروا بطواعية ،أن الشيعة هم المكون الأكبر في البلد وإنهم لم ينالوا حقوقهم المشروعة طيلة الأزمان السابقة وإن وطنيتهم لا خدشة فيها وإنهم أهل العراق وأصحابه وليس لأحد قيمومة في توزيع الهوية العراقية على هذا ومنعها من ذاك ،وكذلك لا بد لهم من أن يقروا طواعية ويعملوا عليه ، وهو أن النظام الجديد ليس انقلابا على سلطتهم أو ملكهم أو سلبا لحق مشروع لهم وإنما هو محاولة إيجابية وخطوة في الطريق الصحيح لاعتدال ميزان الحقوق وإنصاف المظلومين ، وإن شابته بعض النواقص ،فالحل في تصحيحها وتقويمها وليس بالدعوة إلى العودة إلى الوراء أو التباكي على الماضي البغيض أو بالعمل بالخفاء لإجهاض هذا الإنجاز.

لا بد من أن تظهر كل الأطراف أن مشروعها الحقيقي في العراق وليس خارجه وإن ضابط بوصلتها المصلحة العراقية وليس مصالح الغرباء ، وإن العراقيين مهما كانت صفتهم أولى بجهد المسؤول الحكومي والسياسي العراقي ممن يعيشون خارج الحدود.

قد يتم تجاوز الأزمة الحالية بطريقة بوس اللحى أو تبادل الصفقات ،كما تم تمرير سابقاتها إلا أنه ليس الحل الصحيح ،فجذور التأزيم باقية وسوف تفجر ألف أزمة وأزمة ما لم يصر إلى مشروع بناء الأمة بالكيفية التي تحدثنا عنها.

المفكرون والمثقفون والنخب بمختلف تخصصاتها معنية ببناء الأمة قبل السياسيين، وأن خارطة طريق للحل جديدة لا بد من الصيرورة إليها وإلا سيبقى الدم العراقي مستباحاً بين الفينة والأخرى.

كاريكاتير

■ عادل صبري

هل أفل نجم العلمانية؟

طارق الجبوري

هل أفل نجم العلمانية حقاً كما يروج البعض؟ ولماذا؟ ومن الذي يتحمل مسؤولية ذلك؟ وما هي طبيعة الأنظمة التي تحكمت بمصائر الملايين من الناس طيلة عهود خلت بعد انهيار الدولة العثمانية؟ وهل شهد محيطنا العربي حقاً نظاماً علمانياً حتى الآن لكي يتحمل وزر مشكلاتنا الراهنة التي نعيشها تائهين؟ وكيف يمكن أن نزاوج بين العلمانية كمفهوم لبناء دولة معاصرة وبين الدين كقيم وممارسات لا غنى عنها لأي مجتمع؟

بداية لابد من الإقرار بأن كل تساؤل يحتاج إلى بحوث مطولة ليس من مهمة صحيفة يومية ، ولكن حسبنا كما دأبنا في مقالات سابقة أن نفتح الأبواب على موضوع يتوهم البعض إمكانية تجاوزه والتغاضي عن دوره في الحياة ونقصد به ضرورات التيار العلماني في عملية الانطلاق نحو بناء دولة المؤسسات ، وتأكيد حقيقة ما تعنيه العلمانية وعدم تناقضها مع الدين .

ولابد هنا من المرور على ما أفرزته نتائج الانتخابات التي جرت في مصر وتونس قبلها بعد ثورات ما سمي بالربيع العربي وفوز التيارات الإسلامية فيها، ومن المتوقع أن تكون النتائج مشابهة في ليبيا وربما في اليمن رغم اختلاف في التركيبة الاجتماعية عما هي عليه ما في هذين البلدين من في مصر وتونس .

وفي كل الأحوال فقد أعادت حصيلة النتائج المتحققة إلى السطح مجموعة من التساؤلات عن أسباب الإخفاقات التي مني بها التيار العلماني في مجمل المحيط العربي وانحسار دوره في التأثير على المشهد السياسي والاحداث الكبيرة التي مرت بها المنطقة ، بعد أن كان هو المحرك والعامل الرئيس لها وتصاعد دوره وهيمنته شبه المطلقة خاصة في أربعينات وخمسينات القرن الماضي فكان يكفي بيان من أي حزب شيوعي أو قومي أن يشعل النيران في أي بلد ويثير حمية الجماهير من قواعده . وإذا كان من التجني على هذا التيار ادعاء البعض حمل رايته والتبشير بمفاهيمه طيلة الحقب الماضية ، فإن الأمانة العلمية تقتضي التأكيد على أن مجتمعنا العربي في حقيقة الأمر ، لم يشهد حركة علمانية بالمعنى الصحيح لهذا المفهوم الذي تعرض للكثير من التشويه من قبل أدعياء الدين وأدعياء الانتماء إليه في آن معاً ، حيث إن واقع الأحزاب التي تبنت النظرية العلمية ومنها الشيوعية على وجه الخصوص بقيت في كثير من مواقعها أسيرة الواقع المتخلف يحكمها هاجس الخوف والتردد في توضيح طبيعة نهجها العلماني إلى الجمهور الواسع وانخداعه بالدعايات التي كان يروجها اليمين بمختلف أشكاله ضده وادعاء معاداة العلمانية للدين والأخلاق . وقد يتذكر بعض من عاش مرحلتنا عددا من التهم التي وجهت للعلمانية ومنها إن الشيوعيين ملحدون ولا يمانعون في ارتكاب المحارم ويعبئون عقول الناس بقصص مصطنعة ومفبركة عن ممارسة هؤلاء العلاقات الجنسية مع أمهاتهم وأخواتهم !! مستشهدين بمواقف الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي ومجتزئين جملاً من كتابات ماركس ولينين ومفكرين ماركسيين آخرين . في تلك الفترة التي كان الشارع مستعدا لتلقي الأفكار الجديدة خاصة في أوساط الشباب ، لم ينجح العلمانيون على قلتهم والممثلون في نخب ثقافية محدودة ، في استثمار تلك الظروف المواتية لخلق نواة قاعدة تؤسس لانتشار مثل هذه الثقافة وجوهرها الداعي إلى فصل الدين عن الدولة ، وظلت مؤلفاتهم محصورة في تناول جوانب بعيدة عن معاناة وهموم الشارع الحقيقي . فالشيوعيون في الغالب لم يوازنوا في كثير من برامجهم وكتبهم الثقافية بين الواقع الذي يعيشه المواطن في البلدان العربية وبين الترويج للنظرية الاشتراكية العلمية ، إلا في ما ندر وربما لانغالي إذا قلنا إن أشعار مظفر النواب و برامج أبو كاطع التي كان بطلها شمران الياسري بقيت عالقة في أذهان الكثير، ونفس الشيء ينطبق بهذا الشكل أو ذاك على كتابات وبرامج مماثلة في دول أخرى ، وما يثير الأسى أكثر إن جل اهتمامات الحركات التي ادعت انتسابها للعلمانية بهذا الشكل أو ذاك وتسلمت مقاليد السلطة صبت جام غضبها وسخرت إمكاناتها لقمع أي توجه أو مظهر أو برنامج يقترب فعلاً من تغيير المجتمع نحو العلمانية ، وبذا تحمل التيار العلماني كل سوءات الأنظمة الاستبدادية وقمعها ، دون أن يتمكن من أن يضع مسافات تفصله عن تلك الأنظمة التي أضاعت فرص التقدم في المجتمع واللحاق أو الاقتراب حتى من مظاهر النهوض التي يعيشها العالم .

ليس عيباً أن نعترف بأخطائنا ومسؤولية بعضنا في إطالة عمر بعض هذه الأنظمة الاستبدادية وتسببنا في تشويه العلمانية ، وعلينا التبرؤ من أعمالنا التي أضفت بهذا الشكل أو ذاك نوعا من الشرعية عليها ، وعلينا أن نقر بأننا لم نكن في يوم علمانيين ولم نقترب حتى من هذا المفهوم ، فجميع تصرفاتنا وبر امجنا تفضح جهلنا وابتعادنا عن استخدام العقل في معالجة مشاكلنا ، وهو روح العلمانية وجوهرها . ورغم أن البعض يروج لانتهاء هذا التيار بشكل نهائي ، غير أن تجارب من سبقنا في هذا المجال تؤكد إن الوقت ما زال متاحاً للعلمانية والتيارات الدينية الإسلامية وغيرها من الاعتبار من دروس الماضي وفهم حقيقة استحالة بناء دولة مؤسسات حقيقية دون العمل على خلق حالة توازن تتيح لكل تيار الإسهام بما هو متاح بإعادة بناء ما خربته الصراعات والتشرذمات وترسيخ قيم ديمقراطية حقيقية تسهم في إطلاق طاقات المواطنين وتشعرهم بوجودهم الفعلي في مجتمعاتهم وبأنهم ليسوا مجرد أرقام تتلاعب بها هذه الجهة أوتلك . ونعتقد انه ومنذ وفاة الرسول محمد (ص) وانتهاء عهد الخلافة الراشدة بعده لم تشهد مجتمعاتنا نظاماً دينياً حقاً ، مثلما خلت من أي نظام علماني صحيح إلا في حقب قصيرة ، وهو ما يحتاج إلى وقفة علمية صحيحة قد نتوصل من خلالها إلى الأسباب التي عاقت تقدمنا وأبقتنا بهذا الواقع الذي أقل صفاته التخلف ، عندها قد نجد مفاتيح الأبواب التي أوصدت بالجهل والتضليل ونتمكن من إيجاد مشتركات للقاء بين التيارين العلماني والديني لبناء الأوطان التي أنهكتها صراعات لاطائل من ورائها .. مشتركات لا تعني التطابق في وجهات النظر لكنها تؤسس لحوارات جادّة ومناقشات بشأن وجهات نظر كل طرف وعرضها على الشعب ليختار أفضلها .